

دلائل الإعجاز

كالتكرير فهو يجيء من بَعْدِ نفوذِ الحكم ولا يكونُ تقديمَ الجارِ مع المجرورِ الذي هو قولُهُ عن أحسابهم على الضمير الذي هو تأكيدٌ تقديماً له على الفاعلِ لأنَّ - تقديمَ المفعولِ على الفاعلِ إنما يكونُ إذا ذكرتَ المفعولَ قبلَ أن تذكرَ الفاعلَ ، ولا يكونُ لكَّ إذا قلتَ : " وإِنَّ زَيْدًا أَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ " سبيلُ إِنْ أَتَى أَنْ تَذَكَرَ المفعولَ قبلَ أَنْ تَذَكَرَ الفاعلَ لأنَّ - ذَكَرَ الفاعلَ هاهنا هو ذَكَرَ الفعلَ من حيثُ إِنْ الفاعلَ مستَكِنٌ في الفعلِ فكيف يتصَوَّرُ تقديمُ شيءٍ عليه فاعرِفْهُ .

واعلمُ أَنَّكَ إِنْ عَمِدْتَ إِلَى الفاعلِ والمفعولِ فَأَخَّرْتَهُمَا جميعاً إلى ما بَعْدَ إِلَّا فَإِنَّ الاختصاصَ يقعُ حينئذٍ في الذي يلي " إِلَّا " منهما . فَإِذَا قلتَ : ما ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو وَزَيْدًا كان الاختصاصُ في الفاعلِ وكان المعنى أَنَّكَ قلتَ : إِنْ الضَّارِبَ عَمْرُو لا غيرُهُ . وَإِنْ قلتَ : ما ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرُو كان الاختصاصُ في المفعولِ وكان المعنى أَنَّكَ قلتَ : إِنْ المَضْرُوبَ زَيْدًا لا مَن سِوَاهُ . وَحُكْمُ المفعولَيْنِ حُكْمُ الفاعلِ والمفعولِ فيما ذكرتُ لك . تقولُ : لم يَكُفْ إِلَّا زَيْدًا جَبَةً . فيكون المعنى أَنَّهُ خَصَّ الجَبَةَ من أصنافِ الكُسُوةِ . وكذلك الحكمُ حيثُ يكونُ بدلَ أَحَدِ المفعولي جَارٌ ومجرورٌ كقولِ السَّيِّدِ الحِمِّيِّ - السريع - : .

(لَوْ خُيِّرَ الْمُنْذِرُ فُرُوسَانَهُ ... مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِسًا) .
الاختصاصُ في " مِنْكُمْ " دونَ " فارِسًا " . ولو قلتَ : ما اختارَ إِلَّا فارِسًا مِنْكُمْ صار الاختصاصُ في " فارِسًا " .

واعلمُ أَنَّ الأمرَ في المبتدأ والخبرِ إِنْ كانا بَعْدَ " إِنْ زَيْدًا " على العبرة التي ذكرتُ لك في الفاعلِ والمفعولِ إِذَا أَتَى قَدِّمَتَهُمَا على الآخِرِ . معنى ذلك أَنَّكَ إِنْ تركتَ الخبرَ في موضِعِهِ فلم تقدِّمِ على المبتدأ كان الاختصاصُ فيه . وَإِنْ قَدِّمْتَهُ على المبتدأ صار